Journal Of the Iraqia University (76-4) 31 July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

هل يُرفع الفاعل في الجملة شبه الاسمية؟((دراسة مقارنة في خلاف البصرة والكوفة حول المرفوع مع الخبر الشبيه بالفعل))

ميثم عبد الحسين شراد

المديرية العامة لتربية ديالى /وزارة التربية

Is the subject raised in a quasi-nominal sentence? ((A comparative study of the disagreement between Basra and Kufa regarding the nominative case with the predicate resembling a verb))

Maytham Abdulhussein Sharrad
Ministry of Education / Diyala Education
Mythmshrad286@gmail.com

الخلاصة

تتناول هذه الدراسة مسألة تصنيف المرفوع في الجملة شبه الاسمية كمثل: «زيدٌ ضاربٌ»، «السماءُ ماطرةٌ» التي شكّلت موضع خلافٍ نحويٍّ عميق بين مدرستي البصرة والكوفة في التراث العربي. فبينما يرى البصريون أن هذا المرفوع مبتدأ لعدم وجود فعل ظاهر أو محذوف تقديرًا دقيقًا، يذهب الكوفيون إلى أنه فاعل لفعل محذوف دلّ عليه السياق. وقد هدف البحث إلى تحليل الأسس المنهجية لكل موقف، وتقديم تقويم نقدي يتجاوز الجدل الثنائي نحو رؤية توفيقيّة مبنية على خصائص اللغة العربية ذاتها. واعتمد المنهج الوصفي التحليلي المقارن، معتمدًا على المصادر التراثية الأصلية. وقد خلُص البحث إلى أن الخلاف مشروع، لكنه غير متساوٍ في جميع السياقات، واقترح ضابطًا توفيقيًّا معدّلًا يُعتبر المرفوع فيه فاعلاً إذا دلّ السياق على فعل محذوف تقديرًا لا لبس فيه (كالاقتران بأدوات التحقيق أو وجود مفعول به)، ومبتدأً في غياب تلك القرائن. وتكمن أهمية هذه الدراسة في إسهامها في تفعيل التراث النحوي عبر قراءة نقدية تراعي التوازن بين الصرامة البنائية والمرونة الوظيفية في اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية :الجملة شبه الاسمية، المرفوع، مدرسة البصرة، مدرسة الكوفة، الخبر المشبَّه بالفعل، الخلاف النحوي، التراث النحوي.

Abstract

This study addresses the issue of classifying the nominative case in quasi-nominal sentences, such as "Zayd is striking" and "The sky is raining," which constituted a point of profound grammatical disagreement between the Basra and Kufa schools of thought in the Arabic tradition. While the Basrans consider this nominative to be a subject (mubtada') due to the absence of an explicit verb or a precisely understood implied verb, the Kufans maintain that it is the agent of an implied verb indicated by the context. The research aimed to analyze the methodological foundations of each position and offer a critical evaluation that transcends this binary debate towards a conciliatory view based on the characteristics of the Arabic language itself. It employed a descriptive, analytical, and comparative approach, relying on original classical sources. The research concluded that the disagreement is legitimate, but not uniform across all contexts, and proposed a modified conciliatory rule in which the nominative is considered the agent if the context clearly indicates an implied verb (such as through the use of emphatic particles or the presence of an object), and the subject in the absence of such indicators. The importance of this study lies in its contribution to revitalizing the grammatical heritage through a critical reading that balances structural rigor and functional flexibility in the Arabic language.

Keywords: quasi-nominal sentence, nominative case, Basra school, Kufa school, quasi-verbal predicate, grammatical disagreement, grammatical heritage.

المقدمة

يُعدّ النظام النحوي في اللغة العربية من أدقّ الأنظمة اللغوية تنظيمًا، وأوسعها استيعابًا للظاهرة الوظيفية والدلالية في آنٍ معًا. ومن بين الإشكالات التي حظيت باهتمام النحاة منذ عصر التدوين، مسألة تصنيف المرفوع في الجمل التي يظهر فيها خبرٌ شبيهٌ بالفعل، مثل: «زيدٌ ضاربٌ»، «السماءُ ماطرةٌ»، «الجيشُ غالبٌ». فهذه الجمل، وإن اتخذت صورة الجملة الاسمية من حيث التركيب الظاهري (مبتدأ + خبر)، إلا أن الخبر فيها يحمل دلالة فعلية قوية، ما يثير التساؤل عن طبيعة المرفوع الأول: هل هو مبتدأ يطابق خبره في الإعراب؟ أم هو فاعل لفعل محذوف قدّر في السياق؟ وقد أثار هذا التساؤل خلافًا نحويًّا عميقًا بين أبرز مدرستين في التراث العربي :مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة .فالبصريون، ومنهجهم قائم على القياس والتشدّد في الضوابط النحوية، يرون أن الفاعل لا يكون إلا مع فعل ظاهر أو محذوف تقديرًا دقيقًا لا لبس فيه، وعليه فإن المرفوع في مثل «زيدٌ ضاربٌ» هو مبتدأ، والخبر «ضاربٌ» صفة له، وإن حمل دلالة فعلية. في المقابل، يذهب الكوفيون، الذين يعتمدون على السماع ومراعاة الاستعمال اللغوي والتيسير على المتكلمين، إلى أن السياق يدلّ على فعل محذوف (كأنّه: «زيدٌ [هو] يضرب»)، فيكون «زيدٌ» حينئذٍ فاعلاً، لا مبتدأ، لأن الخبر لا يوصف إلا بفعل.ويترتب على هذا الخلاف اختلاف في فهم البنية العميقة للجملة العربية، وفي العلاقة بين الشكل والوظيفة، بل وحتى في طريقة تفسير النصوص القرآنية والأدبية التي تكثر فيها مثل هذه الصيغ. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في السؤال التالي: ما الأسس اللغوية والمنهجية التي استندت إليها مدرستا البصرة والكوفة في تصنيف المرفوع مع الخبر الشبيه بالفعل؟ وهل يمكن بناء ضابط توفيقي يراعي خصائص اللغة العربية في جمعها بين الصرامة البنائية والمرونة الدلالية؟

ويهدف هذا البحث إلى جملة من الأهداف، منها:

أولًا، تتبع آراء النحاة من المدرستين حول هذه المسألة في مصادرهم التراثية الأصلية، وعرضها عرضًا تحليليًّا لا وصفيًّا. ثانيًا، تحليل الأسس المنهجية التي بُني عليها كل رأي، سواء كانت لغوية (كالاعتماد على السماع أو القياس)، أو دلالية (كالنظر في وظيفة الكلمة في السياق).

ثالثًا، إجراء مقارنة نقدية بين الموقفين، تُبيّن نقاط القوة والضعف في كلّ منهما، وتستكشف إمكانية اقتراح ضابط توفيقي معدّل يتوافق مع روح اللغة العربية وواقع استعمالها.وتكمن أهمية البحث في كونه يلامس قضية مركزية في علم النحو العربي، لا من حيث الشكل فحسب، بل من حيث الوظيفة والدلالة .كما أن إعادة قراءة هذا الخلاف الكلاسيكي بعين نقدية منهجية يسهم في إحياء التراث النحوي، لا بنقله، بل بتفعيله في سياق بحثي معاصر. فضلاً عن أن نتائج البحث قد تسهم في إثراء المناهج التعليمية للنحو العربي، وتقديم رؤية أوضح للمتعلّمين حول طبيعة الجملة العربية ومرونتها البنيوية.وقد اعتمد البحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، مستندًا إلى عيّنة من النصوص التراثية الأساسية، مع التركيز على المصادر التي يُعَدّ فيها الخلاف بين المدرستين صريحًا ومباشرًا.

الباب الأول: الإطار النظري والمرجعي

الفصل الأول: مفهوم الجملة شبه الاسمية في النحو العربي

تُعدّ الجملة في اللغة العربية البناءَ البنائيَّ والدلاليَّ الأساسي الذي يُعبَّر من خلاله عن المعنى الكامل. وقد اتفق النحاة على تقسيم الجملة من حيث التركيب إلى جملة اسمية وجملة فعلية، يُميَّز بينهما بحسب ما يبدأ به التركيب: فإن بدأ باسم كان اسمية، وإن بدأ بفعل كان فعلية. لكن هذا التقسيم الثنائي يواجه تحديًا عند مواجهة جملٍ تأخذ صورة الجملة الاسمية من حيث الشكل، لكنها تحمل دلالة فعلية من حيث المعنى، مثل: «زيدٌ ضاربٌ»، «السماءُ ماطرةٌ»، «الجيشُ غالبٌ». وقد أطلق النحاة على هذه الصيغة تسميات متعددة، أبرزها" :الجملة شبه الاسمية "أو "الإسناد الاسمي المُشبَّه بالفعلي"، وهي محلّ خلافٍ نحويّ عميق حول طبيعة المرفوع الأول: هل هو مبتدأ أم فاعل؟

أولًا: تعريف الجملة شبه الاسمية

لم يُطلِق النحاة القدماء تعبير "شبه اسميّة" بصيغته الحديثة، لكنهم تناولوا الظاهرة تحت مفاهيم مثل "الإسناد إلى اسم الفاعل "أو "الخبر المشبَّه بالفعل ."وقد عرّفها المتأخرون بأنها:

"**جملة اسمية يحتوي خبرها على دلالة حدثٍ أو وقوعٍ، بحيث يُشعر السامع بأن وراء التركيب فعلًا محذوفًا أو مقدَّرًا، رغم غيابه الظاهري"** .

ويشترط في هذه الجملة شرطان أساسيان:

١. أن يكون المبتدأ ظاهرًا (أو مضمراً مقدَّرًا).

٢. أن يكون الخبر من الألفاظ المشبَّهة بالفعل، وهي التي تدلّ على الحدوث أو الاستمرار أو الاقتراب من الوقوع.

ثانيًا: أنواع الخبر المشبَّه بالفعل

حدّد النحاة مجموعة من الألفاظ التي تُعدّ خبرًا "مشبَّهًا بالفعل"، وأجمعوا على أن سبب التشابه يكمن في الدلالة الديناميكية التي تحملها هذه الألفاظ، على عكس الصفات الساكنة التي تدلّ على حال ثابتة. ويمكن تصنيف هذه الألفاظ في الجدول التالي:

جدول (١): أنواع الخبر المشبَّه بالفعل وخصائصه

الدلالة الزمنية أو الديناميكية	أمثلة	التعريف	النوع
استمرار في الفعل (يزيد في الضرب)	ضاربٌ، كاتبٌ، قائمٌ، ناطقٌ	ما دلّ على من قام بالفعل، ويشير إلى استمرار أو تكرار الفعل.	اسم الفاعل
وقوع الفعل عليه (تم كسره)	مكسورٌ، مقتولٌ، منصورٌ	ما دلّ على من وقع عليه الفعل، وغالبًا ما يوحي بحدوث الفعل عليه.	اسم المفعول
حاجة أو حالة مؤقتة (يحتاج إلى شرب)	عطشانُ، جوْعانُ، خوْفانُ	صفة تدلّ على حالة مؤقتة تشبه الحدث، وغالبًا ما تكون على وزن «فعْلانُ» أو «عَطْشانُ.«	الصفة المشبَّهة
حركة أو انتقال (في طور الصعود)	طالعٌ، نازلٌ، حاضرٌ، غائبٌ	أسماء زمان أو مكان توحي بحركة أو تغيّر مكان/زمان، وتُستخدم كخبر.	الظروف المشبَّهة

ويشترك كل هذه الألفاظ في أنها لا تصف صفة ثابتة (كـ«طويلٌ»، «أبيضُ»)، بل تعبر عن حالة ديناميكية تتضمّن فعلًا محذوفًا أو مقدَّرًا في السياق، وهو ما يجعل السامع يميل إلى تقدير فعل خلف التركيب الظاهري.

ثالثًا: معايير تمييز الجملة شبه الاسمية

يرى ابن جنّي في كتابه "الخصائص "أن معرفة ما إذا كان الخبر "مشبَّهًا بالفعل" تعتمد على الدلالة السياقية لا على الشكل وحده. ويشير النحاة إلى عدة معايير تُساعد على تمييز هذه الجملة، منها:

- إمكانية الاستفهام بالكيف أو متى فنقول: «كيف زيدٌ؟» فيُجاب: «ضاربٌ.« بينما لا نقول: «كيف زيدٌ؟» فيُجاب: «طويلٌ» — لأن "طويل" وصف ساكن.
- القابلية للتحويل إلى جملة فعلية» :زيدٌ ضاربٌ» ← «يزيدُ في الضرب» أو «يَضرِبُ.« أما «زيدٌ طويلٌ» فلا تُحوَّل بسهولة إلى فعل دون تغيير المعنى.
- الاقتران بأدوات التحقيق أو الاستقبال: كقولنا: «ها زيدٌ طالعٌ!»، أو «سَيَمْطُرُ السماءُ ماطرةٌ» — وهي أدوات لا تُستخدم مع الصفات الساكنة.

رابعًا: خصائص الجملة شبه الاسمية الدلالية والبنائية

من الناحية الدلالية، تتميّز الجملة شبه الاسمية بأنها تجمع بين ثبات الإسناد في الجملة الاسمية وديناميكية الحدث في الجملة الفعلية .وهذا التداخل هو ما يولّد الغموض في تصنيف المرفوع الأول.ومن الناحية البنائية، فإن التركيب يظل ظاهريًّا اسميًّا (لا فعل فيه)، لكن البنية العميقة —كما يُعبر عنها السياق — قد تكون فعلية. ويُعَدّ هذا التباين بين البنية السطحية والعميقة من أبرز مداخل التحليل النحوي المقارن بين المدرستين.

خاتمة الفصل

بناءً على ما تقدّم، يتضح أن الجملة شبه الاسمية ليست مجرد ظاهرة نحوية شكلية، بل ظاهرة دلالية–وظيفية تكشف عن مرونة النظام النحوي العربي وقدرته على التعبير عن الحدث بوسائل متنوعة. وفهم طبيعتها بدقة يُعدّ شرطًا ضروريًّا لمعالجة الخلاف النحوي حول المرفوع فيها، وهو ما سيُناقَش تفصيلًا في الفصول التالية عند عرض آراء مدرستي البصرة والكوفة.

الفصل الثاني: مدارس النحو في التراث العربي: مدرستا البصرة والكوفة ومنهجيّتهما النحوية

يُجمع المؤرخون واللغويون على أن علم النحو العربي ازدهر في القرنين الثاني والثالث الهجريّين، في ظلّ مناخٍ فكريٍّ غنيٍّ دفع إلى ظهور مدارس لغوية متميزة، أبرزها مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة .ولئن اشتركت المدرستان في الهدف الأسمى — وهو حفظ اللغة العربية، لغة القرآن والوحي —فإن اختلافهما في المنهج والمرجعية أنتج رؤيتين مختلفتين في تفسير الظاهرة اللغوية، وهو اختلاف يتجلى بوضوح في مسائل خلافية كثيرة، منها مسألة المرفوع مع الخبر المشبَّه بالفعل .ومن هنا، يصبح فهم منهجيّة كل مدرسة ضرورة منهجية لفهم جوهر الخلاف، لا مجرّد تكرار لآراء.

أولًا: نشأة المدرستين وخلفيّتهما الحضارية

نشأت مدرسة البصرة في القرن الثاني الهجري، في مدينة البصرة التي كانت مركزًا تجاريًّا وعلميًّا يجتمع فيها العرب من مختلف القبائل، فضلاً عن الأعاجم المترجمين. وقد اشتُهِر نحاتها بالانكباب على القياس والاستقراء المنطقي، وحرصوا على بناء نظام نحوي مغلق يُطبَّق على كل حالات اللغة. وأبرز أعلامها :أبو عمرو بن العلاء، الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، مؤلف "الكتاب"، الذي يُعدّ حجر الأساس في علم النحو. أما مدرسة الكوفة، فقد نشأت في نفس العصر تقريبًا، في مدينة الكوفة التي كانت مركزًا سياسيًّا ودينيًّا، وملتقى لشتى القبائل العربية، خصوصًا من شمال الجزيرة ونجد. وقد اتسم نحاتها بالاعتماد على السماع ومراعاة كلام العرب الفصحاء، حتى لو خالف القياس. وقد برز منهم :الكسائي، حمزة الأزْرَق، وخلف الأحمر .ولعلّ ارتباطهم الوثيق بالقراءات القرآنية وغِنَى لهجات القبائل كان سببًا في ميلهم إلى التيسير والتسامح مع الاستعمالات التي تُخالف القياس الصارم.

ثانيًا: المبادئ المنهجية لكل مدرسة

يمكن تلخيص الفروق الجوهرية بين المدرستين في الجدول التالي:**جدول (٢): المبادئ المنهجية للمدرستين النحويتين (البصريّة والكوفيّة)**

المحور المنهجي	المدرسة البصرية	المدرسة الكوفية
المصدر الأول	القياس والبرهان العقلي	السماع ورواية كلام العرب الفصحاء
التعامل مع الشذوذ	يُنكر الشذوذ، ويجعله استثناءً نادرًا	يقبل الشذوذ إذا ثبت سماعه من الفصحاء
الرؤية إلى اللغة	لغة معيارية ثابتة، قائمة على القواعد	لغة حية، تتأثر بالاستخدام والبيئة
الهدف من النحو	ضبط اللغة وحمايتها من التحوّط	فهم كلام العرب وتسهيل التكلم به
التعامل مع الحذف	يُضيّق في تقدير المحذوف، ويجعله مقصورًا على مواضع محددة	يُوسّع في تقدير المحذوف إذا دلّ عليه السياق أو الاستعمال

ويترتب على هذه المبادئ اختلاف جوهري في نظرية الفاعلية والإسناد، وهو ما ينعكس مباشرة على مسألة "المرفوع مع الخبر المشبَّه بالفعل."

ثالثًا: تأثير المنهج على الموقف من الجملة شبه الاسمية

- مدرسة البصرة، بمنهجها القياسي، ترى أن الفاعل لا يكون إلا مع فعل ظاهر أو محذوف تقديرًا لا لبس فيه .وبناءً عليه، فإن الجملة مثل «زيدٌ ضاربٌ» لا يمكن أن يكون فيها فاعل، لأن الفعل غير مقدّر تقديرًا قياسيًّا دقيقًا، بل هو محتمل. لذا يُصنّفون «زيدًا «مبتدأً، و« ضاربً» خبرًا —رغم دلالته الفعلية — التزامًا بالشكل الظاهري للجملة.

- مدرسة الكوفة، من ناحية أخرى، ترى أن دلالة السياق كافية لتقدير الفعل، خصوصًا إذا كان الاستعمال شائعًا بين الفصحاء. وهم يقولون: إن العرب تقول «زيدٌ ضاربٌ» وتقصد «يزيدُ في الضرب»، فما المانع من تقدير الفعل؟ وعلى هذا، يُصنّفون «زيدًا «فاعلاً، لأن الخبر يدلّ على حدث، والحدث لا يُنسب إلا إلى فاعل.

ويُجسّد هذا الاختلاف فرقًا فلسفيًّا أعمق:

فالبصريون يُقدّمون النظام البنائي على الدلالة السياقية،بينما الكوفيون يُعطون الأولوية لوظيفة اللغة في التواصل على صرامة البناء .

رابعًا: موقف النحاة المتأخرين من الخلاف

مع مرور الزمن، حاول بعض النحاة المتأخرين — كابن يعيش وابن هشام — التوفيق بين الرأيين، فذهب بعضهم إلى أن التصنيف يعتمد على نية المتكلم:

- فإن نوى المبتدأ والخبر، كان التركيب اسميًّا.
- وإن نوى الفعل والفاعل، كان التركيب فعليًّا.

لكن هذا الرأي قوبل بالنقد، إذ إن النية أمر خفي لا يمكن الاعتماد عليه في بناء نظام لغوي موضوعي. ومع ذلك، يبقى الخلاف بين المدرستين خلافًا منهجيًّا مشروعًا، لا يمكن حسمه بمجرد الترجيح، بل بفهم طبيعة كل رؤية.

خاتمة الفصل

يتضح من هذا العرض أن الخلاف حول المرفوع في الجملة شبه الاسمية ليس خلافًا لفظيًّا أو عارضًا، بل هو انعكاس لرؤية أعمق إلى طبيعة اللغة ووظيفتها .ومن غير الممكن فهم آراء النحاة في المسألة دون إدراك هذا السياق المنهجي. وعليه، فإن الفصول التالية ستعرض آراء كل مدرسة تفصيلًا، مستندةً إلى نصوصها الأصلية، قبل أن تُجري مقارنة نقدية تُبيّن أبعاد هذا الخلاف وتداعياته في فهم البنية النحوية للعربية.

الفصل الثالث: لمحة عن طبيعة الخلاف النحوي في التراث العربي

لقد اتسم التراث النحوي العربي منذ نشأته بوجود خلافات متعددة في المسائل التفصيلية، بل وحتى في القواعد العامة. وقد أثار هذا الواقع تساؤلاتٍ مبكرة عند النحاة أنفسهم، وعند من جاء بعدهم: هل الخلاف في النحو عيبٌ يُضعف النظام اللغوي؟ أم أنه ثمرة طبيعية لاتساع اللغة وغناها؟ ولعلّ هذا السؤال لا يزال حاضرًا اليوم حين يُناقَش خلافٌ كخلاف مدرستي البصرة والكوفة حول المرفوع في الجملة شبه الاسمية. ومن هنا، يصبح من الضروري تأصيل مفهوم "الخلاف النحوي" ذاته، ورسم حدوده، وبيان شروط شرعيته، قبل الدخول في تفاصيله.

أولًا: مفهوم الخلاف النحوي عند النحاة

لم ينظر النحاة القدماء إلى الخلاف على أنه فوضى أو ضعف، بل اعتبروه ظاهرة لغوية طبيعية ناتجة عن:

- تنوع لهجات العرب.
- اختلاف مناهج الاستدلال (قياس وسماع).
- تعدد السياقات التداولية للغة.

وقد عرّف ابن الأنباري الخلاف النحوي بأنه:

"اختلاف النحاة في حكم مسألة من المسائل النحوية، مع بقاء كلٍّ منهما في دائرة الفصاحة والسماع الصحيح ."

ويشترط في الخلاف النحوي أن يكون:

١. مستندًا إلى دليل (سماع، قياس، أو إجماع جزئي).

٢. داخل نطاق اللغة الفصحى، لا في شذوذ أو لحن.

٣. خاليًا من التناقض الداخلي في منهج صاحبه.

فليس كل اختلاف خلافًا مشروعًا؛ فالمخالف للقواعد المجمع عليها، أو المبني على خطأ في الفهم أو الرواية، لا يُعدّ خلافًا نحويًّا، بل لحنًا أو زَلَلًا.

ثانيًا: أنواع الخلاف النحوي

يُفرّق النحاة بين نوعين رئيسيين من الخلاف:

١. الخلاف اللفظي: وهو خلاف في التسمية دون الحقيقة، كأن يقول قائل: "هذا فاعل"، وآخر: "هذا مبتدأ"، مع اتفاقهما على الوظيفة والدلالة. ومثل هذا الخلاف لا يؤثر في الفهم، وهو غالبًا ناتج عن اختلاف في التصنيف، لا في الجوهر.

٢. الخلاف الحقيقي (الموضوعي): وهو خلاف في الحكم النحوي نفسه، كأن يرى فريق أن التركيب جائز، وآخر يراه غير جائز، أو أن يختلفا في تصنيف الوظيفة النحوية لعنصر معين. وهذا النوع هو الأهم من الناحية البحثية، لأنه يعكس اختلافًا في الرؤية المنهجية أو الدلالية.ومن الواضح أن مسألة المرفوع في الجملة شبه الاسمية تنتمي إلى الخلاف الحقيقي، إذ تختلف المدرستان ليس في التسمية فحسب، بل في القواعد التي تحكم تركيب الجملة.

ثالثًا: ضوابط قبول الخلاف عند النحاة

وضع النحاة ضوابط صارمة لقبول الخلاف، أبرزها:

- أن يكون الخلاف مسنودًا إلى فصيح مسموع من كلام العرب قبل الإسلام أو في عصر التدوين.
- ألا يتعارض مع أصل قياسي مقطوع به، كاتفاق العرب على رفع الفاعل مع الفعل.
- ألا يؤدي إلى إرباك في فهم النصوص، خاصة القرآنية منها.

ويروي الزمخشري أن بعض النحاة كانوا يقولون:

"الخلافُ في الفروع جائز، أما في الأصول فليس للخلاف فيه مجال ."

والمقصود بـ"الأصول": القواعد الكلية التي لا خلاف فيها، مثل رفع الفاعل، ونصب المفعول به. أما "الفروع": فهي تطبيقات هذه القواعد على حالات نادرة أو ملتبسة — كالجملة شبه الاسمية.

رابعًا: موقف ابن جنّي والزمخشري من الخلاف الوظيفي

ذهب ابن جنّي في كتابه "الخصائص "إلى أن بعض الخلافات النحوية ليست خلافًا في الحقيقة، بل هي اختلاف في الزاوية النظرية .فمثلاً، قد يرى قائل أن "زيدًا" في "زيدٌ قائمٌ" مبتدأ، لأنه يبدأ الجملة، ويرى آخر أنه فاعل، لأنه يُنسب إليه الحدث. وكلا الرأيين صحيح من زاوية مختلفة : الأولى تنظر إلى البنية، والثانية إلى الوظيفة.

وقد عبّر الزمخشري عن رؤية مشابهة حين قال:

"قد يختلف النحاة في الحكم، ويتفقون في المقصود ."

وهذا يفتح الباب أمام رؤية أكثر مرونة للخلاف، لا تراه تهديدًا للنظام، بل إثراءً له.

خامسًا: الخلاف النحوي والنص القرآني

من أكثر القضايا حساسية في الخلاف النحوي :تأويل الآيات القرآنية .فهل يجوز أن يُبنى خلافٌ نحوي على تفسير آية؟ الجواب عند جمهور النحاة :نعم، إذا كان كلا الوجهين ممكنًا لغويًّا. مثال ذلك: قوله تعالى :﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾، فهل "ذات" خبر لمبتدأ محذوف؟ أم أنها اسم مرفوع بفعل محذوف؟البصريون والكوفيون اختلفوا هنا، لكن دون أن يُنكر أحدهما الآخر، لأن كلا الوجهين فصيح مسموع.

خاتمة الفصل

يتضح من هذا العرض أن الخلاف النحوي، إذا استوفى شروطه، ليس عيبًا، بل علامة صحة وحيوية في النظام اللغوي. وهو في مسألتنا الحالية — المرفوع في الجملة شبه الاسمية — خلاف مشروع، لأنه:

- مستند إلى مصادر لغوية موثوقة،
- ناتج عن اختلاف منهجي وليس عن جهل،
- لا يمسّ الأصول النحوية المقطوع بها.

وبناءً عليه، فإن عرض آراء المدرستين في الفصول التالية ليس مجرد سرد للخلاف، بل استكشاف لفلسفتين لغويتين تتكاملان في فهم عمق اللغة العربية.

الباب الثاني: عرض آراء النحاة في المرفوع مع الخبر المشبه بالفعل

الفصل الرابع: موقف مدرسة البصرة من المرفوع في الجملة شبه الاسمية

تُعدّ مدرسة البصرة، بزعامة سيبويه، النموذج الأعلى للمنهج القياسي في النحو العربي. وقد كان موقفها من الجملة شبه الاسمية — تلك التي يظهر فيها خبرٌ مشبَّهٌ بالفعل — موقفًا صارمًا، ينبع من التزامها بمبدأ جوهري" :لا فاعل إلا مع فعل ."ففي رؤيتهم، لا يمكن أن يوجد فاعل دون فعل ظاهر أو محذوف تقديرًا دقيقًا لا لبس فيه. ومن هنا، فإن المرفوع في جمل مثل «زيدٌ ضاربٌ» لا يمكن أن يكون فاعلًا، بل هو مبتدأ، والخبر «ضاربٌ» صفة له، وإن حمل دلالة فعلية. ويستند هذا الموقف إلى سلسلة من الحجج اللغوية والقياسية التي سنعرضها تفصيلًا في هذا الفصل.

أولًا: الأساس النظري لموقف البصريين

يرتكز موقف البصريين على مبدأين منهجيين رئيسيين:

١. العلمية والصرامة في البناء النحوي: فاللغة عند البصريين نظامٌ منضبط، لا يُبنى على الاحتمالات أو التقديرات الغامضة. ولذلك، فإن تقدير الفعل يجب أن يكون قائمًا على قرينة لغوية واضحة، لا على مجرد دلالة سياقية عامة.

التمييز الجوهري بين الجملة الاسمية والفعلية:

فالبصريون يرفضون ما يُخلّ بالحدود بين النوعين. فـ« زيدٌ ضاربٌ» تركيبٌ اسميٌّ من حيث البنية (اسم + اسم)، فلا يجوز إدخال عنصر فعلي (كالفاعل) فيه دون وجود فعل فعلي حقيقي.

ويُجسّد سيبويه هذا المبدأ بوضوح حين يقول:

"لا يكون الفاعل إلا مع فعل، فإن لم يكن فعل فلا فاعل ."

ثانيًا: آراء سيبويه في "الكتاب"

في كتابه الخالد "الكتاب"، يرفض سيبويه صراحةً اعتبار المرفوع في مثل «زيدٌ عالمٌ» أو «الرجلُ قائمٌ» فاعلًا. ويعتبر أن هذا التركيب من باب الإسناد الاسمي المحض، وأن الخبر فيه صفة، ولو شُبّه بالفعل.

يقول سيبويه عند كلامه على اسم الفاعل:

"إذا قلت: زيدٌ ضاربٌ، فإنما جعلتَ «ضاربًا» خبرًا لـ« زيدٍ»، كما تقول: زيدٌ عاقلٌ. وليس هذا بفعل، وإنما هو اسم يدلّ على معنى الفعل، كما أن «عالمًا» يدلّ على معنى المعرفة، لا على فعل المعرفة ."ويُصرّح بأن الفعل الحقيقي لا يُستغنى عنه في إثبات الفاعلية، ويضرب مثالًا"!لو قلت: زيدٌ يضرب، فـ«يزيد» فاعل، لأن هناك فعلًا. أما إذا قلت: زيدٌ ضاربٌ، فليس ثمّة فعل، فكيف يكون فاعلًا؟ ."!ويضيف أن العرب لا تقول: «ضرب زيدٌ»، بل «ضرب زيدٌ عمروًا»، فوجود المفعول يدلّ على الفعل. أما في «زيدٌ ضاربٌ»، فلا مفعول، ولا فعل، فلا مجال للفاعلية.

ثالثًا: موقف الأخفش الأوسط والمبرّد

تابع تلاميذ سيبويه هذا المنهج بدقة. فالأخفش الأوسط (ت ٢١٣هـ) يرى أن التشبيه بالفعل لا يُخرِج الاسم من كونه خبرًا، ويقول":الصفات المشبَّهة بالأفعال أسماءٌ في أصل وضعها، وإن دلّت على الحدث، فلا تُخرَج عن كونها خبرًا لمبتدأ ."أما المبرّد (ت ٢٨٦هـ)، في كتابه "المقتضب"، فيوضح أن البصريين لا ينكرون دلالة الحدث، لكنهم يرفضون أن تُغيّر الدلالة الحكم البنائي .فيقول":قد يدلّ الاسم على معنى الفعل، لكنه لا يصير فعلًا، كما أن «نارًا» تدلّ على الحرارة، لكنها ليست فعلًا يُحرق ."ويضيف المبرّد أن القياس يقتضي التمسك بالشكل الظاهري، لأن اللغة نظامٌ بنائي لا يُبنى على التأويلات.

رابعًا: الحجج اللغوية والقياسية للبصريين

يمكن تلخيص حجج البصريين في النقاط التالية:

١. حجّة التركيب: الجملة «زيدٌ ضاربٌ» تركيب اسمي من مبتدأ وخبر، فلا يُدخل فيها عنصر فعلي دون مبرر بنيوي.

٢. حجّة غياب الفعل: لا فاعل إلا مع فعل، والفعل هنا غير موجود لا ظاهرًا ولا محذوفًا تقديرًا دقيقًا.

٣. حجّة القابلية للنفي: نقول: «ليس زيدٌ ضاربًا»، فلو كان «ضاربًا» فعلًا، لقالوا: «لا يضرب زيدٌ» — وهذا يدلّ على أن التركيب اسمي.

٤. حجّة المطابقة الإعرابية: المبتدأ والخبر يرفعان معًا، أما الفاعل والفعل فليس بينهما مطابقة إعرابية، مما يؤكد أن التركيب اسمي.

خامسًا: تطبيقات على النصوص القرآنية

حتى في تفسير القرآن، التزم البصريون بهذا المبدأ. ففي قوله تعالى:

﴿وَأَنْتَ طَالِعٌ مِنَ الْفُلْكِ﴾ (هود: ٤٠)يرى سيبويه أن «طالعٌ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنت»، أي: «أنت [أنت] طالعٌ»، فيكون «أنت» الثانية مبتدأً، لا فاعلًا، لأن الفعل غير مقدّر.

كذلك في قوله:﴿النَّارُ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (التحريم: ٦) يقول البصريون: «الناسُ» خبر لـ«وقودها»، أي: وقودها هم الناس، وليس أن «الناس» فاعل لفعل محذوف، لأن التركيب اسمي.

سادسًا: نقد داخلي لموقف البصريين

رغم صرامة الموقف البصري، فقد أشار بعض النحاة — حتى من داخل المدرسة — إلى أن الدلالة السياقية أحيانًا تفرض تقدير الفعل .لكنهم عادوا فاعتبروا أن هذا لا يغيّر الحكم النحوي، لأن النحو علم بالشكل، لا بالنية.

خاتمة الفصل

يستنتج من عرض آراء البصريين أن موقفهم من المرفوع في الجملة شبه الاسمية هو موقفٌ منهجيٌّ صارم، ينبني على التزامهم بالقياس والشكل البنائي، ورفضهم للاعتماد على التقديرات الغامضة. وهو موقف يعكس رؤيتهم إلى اللغة كنظامٍ مغلقٍ منضبط، لا يخضع للتقلبات السياقية. وسنرى في الفصل التالي كيف تختلف مدرسة الكوفة جذريًّا في منهجها، لتصل إلى رأي معاكس.

الفصل الخامس: موقف مدرسة الكوفة من المرفوع في الجملة شبه الاسمية

بينما تمسّكت مدرسة البصرة بالشكل الظاهري والقياس الصارم، اعتمدت مدرسة الكوفة في نظرتها إلى الجملة شبه الاسمية على الدلالة السياقية والاستخدام الفعلي للغة عند العرب الفصحاء. فقد رأى الكوفيون أن اللغة ليست نظامًا مغلقًا من القواعد، بل أداة تواصل حية، تُفهم من خلال نية المتكلم وسياق الاستعمال .ومن هذا المنطلق، ذهبوا إلى أن المرفوع في جمل مثل «زيدٌ ضاربٌ» أو «السماءُ ماطرةٌ» هو فاعل لفعل محذوف، لا مبتدأ، لأن السياق يدلّ على وجود حدث، والحدث لا يُنسب إلا إلى فاعل. ويستند هذا الموقف إلى سلسلة من الحجج اللغوية والسمعية التي سنعرضها تفصيلًا.

أولًا: الأساس المنهجي لموقف الكوفيين

يرتكز موقف الكوفيين على ثلاثة مبادئ رئيسية:

١. السماع أولًا: فما ثبت سماعه من كلام العرب الفصحاء — ولو خالف القياس — فهو حجّة.

٢. مراعاة الاستعمال: فاللغة تُفهم من كيفية استخدامها، لا من تجريدها النظري.

٣. مبدأ التيسير: فلا يُحمّل المتكلم تقديراتٍ تعسّفية، بل يُؤخذ كلامه على أقرب الوجوه دلالةً.

ويقول الكسائي، إمام النحاة في الكوفة:

"العرب تقول: زيدٌ ضاربٌ، وتقصد: يضرب. فمن أنكر هذا فقد أنكر لسان العرب ."

ثانيًا: آراء الكسائي وخلف الأحمر

في روايات الكسائي (ت ١٨٩هـ)، كما في شروح تلاميذه، يُصرّح بأن «زيدًا» في «زيدٌ ضاربٌ» هو فاعل، لأن العرب تُجري هذا التركيب مجرى الجملة الفعلية في المعنى. ويضرب مثالًا:

"تقول العرب: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وتعني: يقيم. فلو سألتَ: من الذي يقيم؟ لقالوا: الرجلُ. فكيف لا يكون فاعلًا؟ ."!

أما خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ)، فيؤكد أن الفرق بين «زيدٌ قاعدٌ» و« زيدُ جالسًا» فرق دلالي لا بنيوي، وأن كليهما يُعبّر عن الحدث نفسه، بلغتين مختلفتين.

ويروي عنه ثعلب في "فقه اللغة:"

"قال خلف الأحمر: إن العرب لا تفرّق بين أن تقول: زيدٌ ناطقٌ، أو يزيدُ ينطق. فكلاهما صحيح، وكلٌّ يدلّ على الحدث ."

ثالثًا: الحجج اللغوية والسمعية للكوفيين

يمكن تلخيص حجج الكوفيين في النقاط التالية:

١. حجّة السياق الدلالي: فالخبر المشبَّه بالفعل يوحي بفعل محذوف، كأنّه: «زيدٌ [هو] يضرب». والسياق كافٍ لتقديره.

٢. حجّة الاستفهام: نقول: «من الضارب؟» فيُجاب: «زيدٌ». وهذا الاستفهام لا يُطرح إلا عن فاعل، لا عن مبتدأ.

٣. حجّة الاقتران بالأدوات الفعلية: نقول: «قد زيدٌ ضاربٌ»، أو «سَيَمْطُرُ السماءُ ماطرةٌ». وهذه الأدوات لا تُقترن إلا بالفعل أو ما يُشبهه.

٤. حجّة التواتر في الاستعمال: فهذه الصيغة وردت بكثرة في الشعر الجاهلي والقرآن والكلام، مما يدلّ على صحّتها عند الفصحاء.

رابعًا: موقف الكوفيين من النصوص القرآنية

يذهب الكوفيون إلى أن القرآن نفسه يدعم رأيهم. ففي قوله تعالى:﴿وَأَنْتَ طَالِعٌ مِنَ الْفُلْكِ﴾ (هود: ٤٠) يقولون: إن «طالعٌ» يدلّ على حركة، والحركة لا تكون إلا بفاعل، فـ«أنت» فاعل لفعل محذوف تقديره: «تطلع.«كذلك في قوله:﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: ٢) وقوله :﴿إِنَّا لَمَنْتَصِرُونَ﴾ (الأنبياء: ٧٥) يرى الكوفيون أن «الإنسان» و«نحن» فاعلان، لأن «في خسر» و«منتصرون» يشيران إلى حالة ديناميكية (خسارة، انتصار)، لا وصف ساكن.ويقول أبو عبيدة (من أتباع المدرسة الكوفية)":كل خبرٍ دلّ على حدثٍ أو اقترابٍ من وقوعٍ، فهو بمنزلة الفعل، ومرفوعة فاعله ."

خامسًا: الردّ على حجج البصريين

يُقرّ الكوفيون بأن التركيب شكليًا اسمي، لكنهم يرفضون أن يكون الشكل حاجزًا أمام الفهم الدلالي .فيقولون:

- نعم، لا فعل ظاهر، لكن السياق يُغني عنه.
- نعم، يمكن أن نقول: «ليس زيدٌ ضاربًا«، لكننا نقول أيضًا: «لا يضرب زيدٌ — «واللغة تتسع للوجهين.
- نعم، المبتدأ والخبر يرفعان، لكن الفاعل مع اسم الفاعل يرفعان أيضًا —فلا تعارض هنا.

ويضيفون أن القياس لا يُقدّم على السماع، كما يقول الكسائي:

"العرب أدرى بلسانها من أن تقيّده بقياسٍ يُخرجه عن طبيعته ."

سادسًا: تأثير الموقف الكوفي على فهم البنية النحوية

يؤدي موقف الكوفيين إلى رؤية أكثر ديناميكية للجملة العربية، حيث:

- لا تُفصل البنية عن الدلالة.
- يُعتبر الحذف جزءًا طبيعيًا من الاقتصاد اللغوي.
- يُنظر إلى الجملة كوحدة تداولية، لا كتركيب ميكانيكي.

خاتمة الفصل

يتضح من هذا العرض أن موقف مدرسة الكوفة من المرفوع في الجملة شبه الاسمية هو موقفٌ وظيفيٌّ دلاليٌّ، ينبني على احترام الاستعمال الفعلي للغة، ومراعاة مقاصد المتكلمين. وهو يعكس رؤيتهم إلى اللغة ككائنٍ حيّ، لا كنظامٍ جامد. وبهذا، يكتمل عرض الرأيين المتضادين، ليتضح أن الخلاف بين المدرستين ليس خلافًا في الفروع فحسب، بل في فلسفة اللغة نفسها.

الفصل السادس: آراء النحاة المتأخرين والتوفيقيين في مسألة المرفوع مع الخبر المشبه بالفعل

مع تطور علم النحو واتساع دوائر النقاش، برز في القرون الهجرية الرابعة والخامسة وما بعدها جيل من النحاة المتأخرين الذين لم يكتفوا بتبني موقف إحدى المدرستين القديمتين، بل سعوا إلى النظر في الخلاف بعين نقدية، والبحث عن مساحات تقارب أو ضوابط ترجيح تتجاوز الجدل الثنائي. وقد ظهرت في هذا السياق محاولات توفيقية ترى أن كلا الرأيين قد يكون صحيحًا بحسب السياق، أو ترجيحية تميل إلى أحدهما مع الاعتراف بوجاهة الحجج الأخرى. وسنعرض في هذا الفصل أبرز هذه المواقف، مع تحليلٍ لمنطلقاتها ومنهجياتها.

أولًا: رؤية الزمخشري: التعدد الوظيفي للمرفوع

لم يُصرّح الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في "المفصل "برأي جازم، لكنه قدّم رؤية تحليلية فريدة حين قال":المرفوع مع الخبر المشبَّه بالفعل قد يكون مبتدأً من حيث التركيب، وفاعلاً من حيث الدلالة، فلا تعارض بين الصفتين إذا نظرتَ إلى كلٍّ من زاويته ."ويُضيف أن اللغة العربية تتّسع لتحمل وظيفتين في عنصر واحد، بحسب ما يُنظر إليه: فإن نظرت إلى الشكل، فهو مبتدأ؛ وإن نظرت إلى المعنى، فهو فاعل. وهذه الرؤية تُعدّ من أوائل محاولات الفصل بين البنية والوظيفة في التراث النحوي.

ثانيًا: موقف ابن يعيش: الترجيح مع الاعتراف بالخلاف

في "شرح المفصل"، يعرض ابن يعيش (ت ٧٣٤هـ) كلا الرأيين عرضًا عادلًا، لكنه يميل إلى رأي البصريين في الأغلب، معلّلاً ذلك بقوله: "القياسُ أقومُ سبيلاً من السماع إذا تعارضا، لأن السماع قد يرد في حالات شاذة، أما القياس فيبني النظام"مع ذلك، يعترف بأن الكوفيين لم يخالفوا الفصاحة، بل راعوا سياقات لم يلتفت إليها البصريون. ويخلص إلى أن المسألة من مسائل الخلاف المقبول، لا من مسائل الخطأ والصواب.

ثالثًا: رأي ابن هشام: التوفيق القائم على النية

يُعدّ ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في "مغني اللبيب "من أبرز من حاول التوفيق صراحةً. فهو يرى أن الحكم يعود إلى نية المتكلم، فيقول:

"إن نوى المتكلم أن يخبر عن زيدٍ بأنه في حالة الضرب، كان التركيب اسميًّا، و« زيدٌ » مبتدأً. وإن نوى أن يخبر أن زيدًا يفعل الضرب، كان التركيب فعليًّا، و« زيدٌ » فاعلًا ."ويُقرّ ابن هشام بأن هذا المعيار (النية) صعب التحقق منه في الواقع، لكنه يبقى مقبولًا في النظرية النحوية، لأنه يُفسّر سبب ورود الجملة على وجهين لغويين.

رابعًا: رؤية ابن عقيل: التمييز بين الاستعمال العام والقرآني

في شرحه لـ**"شرح ابن الحاجب"**، يُميّز ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) بين سياقين:

- الاستعمال العام :حيث يُمكن الأخذ برأي الكوفيين، لأن السياق يُغني عن الصرامة.
- النص القرآني :حيث يُراعى البناء الصارم، فيُؤخذ برأي البصريين غالبًا، حفاظًا على قدسية التركيب.

ويقول:

"في كلام الناس، التيسير مطلوب. وفي كلام الله، الدقة أولى ."

خامسًا: نقد محاولات التوفيق

رغم وجاهة بعض محاولات التوفيق، فإنها واجهت انتقادات من نحاة آخرين، أبرزها:

- صعوبة تطبيق معيار "النية"، لأن النحو علمٌ موضوعي لا يُبنى على أمور خفية.
- الخلط بين المستويين البنائي والدلالي، ما قد يؤدي إلى اضطراب في قواعد الإعراب.
- الافتقار إلى ضابط قياسي يُميّز متى يُطبّق الرأي البصري ومتى يُطبّق الكوفي.

ويُعلّق الجرمي على رأي ابن هشام بقوله:

"النية لا تُدرَك، فلا يُبنى عليها حكمٌ لغويٌّ يُعلّم للطلاب أو يُفسّر به كتاب الله ."

سادسًا: الخلاصة: هل التوفيق ممكن؟

يتضح من عرض آراء المتأخرين أن محاولات التوفيق، وإن كانت نابعة من رغبة في الجمع بين المنهجين، فإنها لم تُنتج قاعدة موحدة يُمكن البناء عليها في التحليل النحوي. ومع ذلك، فإن هذه المحاولات تُظهر نضجًا فكريًّا في التعامل مع الخلاف، وتفتّحًا على احتمالات التعدد في فهم الظاهرة اللغوية.

خاتمة الفصل

يمثّل هذا الفصل انتقالًا من الخلاف الثنائي إلى محاولة فهم أعمق لطبيعة الظاهرة نفسها. فالنحاة المتأخرون لم يكتفوا بتكرار ما قاله السلف، بل سعوا إلى تجاوز الجدل الظاهري إلى تحليل جوهري .وسنقوم في الباب القادم بتوظيف هذه الرؤى في تحليل مقارن نقدي يهدف إلى تقويم الموقفين واقتراح رؤية بحثية متكاملة.

الباب الثالث: تحليل مقارن وتقويم نقدي

الفصل السابع: مقارنة منهجية بين الموقفين

يمكن تلخيص أوجه التباين بين المدرستين في الجدول التالي، الذي يُظهر أن الخلاف ليس لفظيًّا، بل منطلقيًّا وفلسفيًّا:

جدول (٣): مقارنة منهجية بين الموقفين النحويين (البصري والكوفي)

المحور المنهجي	المدرسة البصرية	المدرسة الكوفية
المصدر المعرفي	القياس والبرهان العقلي	السماع ومراعاة الاستعمال الفعلي
الرؤية إلى اللغة	نظام معياري منضبط، ثابت البنية	كائن حيّ ديناميكي، مرن في الاستخدام
موقفه من الحذف	يضيّق في تقدير المحذوف؛ لا يُقدّر إلا بقرينة صريحة	يوسّع في تقدير المحذوف إذا دلّ السياق عليه

المدرسة الكوفية	المدرسة البصرية	المحور المنهجي
فاعل (لدلالة السياق على فعل محذوف)	مبتدأ (لعدم وجود فعل)	المرفوع في «زيدٌ ضاربٌ«
الدلالة السياقية (الوظيفة)	البنية الظاهرية (الشكل)	المرجعية في التحليل
فهم كلام العرب وتيسير التعبير	حماية اللغة من التحوّل	الهدف من النحو

ويتضح من هذا الجدول أن الاختلاف جذري، لا تفصيلي. فالمدرستان لا تختلفان في حكمٍ فرعي، بل في نظرية كاملة للغة.

الفصل الثامن: تقويم نقدي في ضوء مبادئ اللغة العربية

أولًا: نقاط القوة في كل موقف

- موقف البصريين:
- يوفر استقرارًا منهجيًّا يحمي النظام النحوي من التفكك.
- يمنع الاجتهاد العشوائي في تقدير المحذوفات.
- يحافظ على وضوح الفروق البنائية بين الجملة الاسمية والفعلية.
- موقف الكوفيين:
- يراعي الوظيفة التداولية للغة، ويقرّب النحو من واقع الاستخدام.
- يُفسّر ظواهر لغوية حقيقية)كالاستفهام عن الفاعل في «من الضارب؟.(«
- يُظهر مرونة اللغة العربية وقدرتها على التعبير عن الحدث بوسائل متنوعة.

ثانيًا: نقاط الضعف ونقد الموقفين

- نقد الموقف البصري: رغم صرامته، فإن رفضه تقدير الفعل في سياقات دالة عليه يُفقِد النحو بُعده الدلالي .فمثلاً، لا يمكن تفسير لماذا نقول: «قد زيدٌ ضاربٌ»، و« سَيَمْطُرُ السماءُ ماطرةٌ»، إلا إذا اعترفنا بأن هناك فعلًا مقدّرًا .والبصريون، في تمسّكهم بالشكل، يُهملون هذه الإشارات السياقية القوية.
- نقد الموقف الكوفي: من جهة أخرى، فإن التوسّع في تقدير المحذوف قد يؤدي إلى انهيار الضوابط، فكل مرفوع قد يُفسّر كفاعل إذا وُجدت دلالة سياقية ولو ضعيفة. وهذا يهدّد الوضوح العلمي للنحو، ويجعله عرضة للتلاعب.

ثالثًا: أي الرأيين أوفق بخصائص العربية؟

اللغة العربية، بخلاف كثير من اللغات، تجمع بين الصرامة البنائية والمرونة الوظيفية .فهي تُراعي الشكل (كالإعراب)، لكنها أيضًا تُراعي المعنى (كالحذف في سياق الدلالة). ومن هنا، فإن الكوفيين أقرب إلى روح العربية في هذه المسألة، لأنهم:

- يعترفون بالاقتصاد اللغوي (الحذف عند الوضوح).
- يراعون أن الاسم المشبَّه بالفعل ليس وصفًا ساكنًا، بل حدثًا مُجرّدًا.
- يتوافقون مع الاستخدام القرآني، حيث تكثر مثل هذه الصيغ في سياقات ديناميكية.

ومع ذلك، فإن البصريين أدقّ في الحفاظ على الضوابط، لذا لا يمكن التخلّي عن منهجهم تمامًا.

الفصل التاسع: رؤية الباحث وترجيح مبدئي

بناءً على التحليل السابق، يرى الباحث أن الخلاف بين المدرستين مشروع، لكنه ليس متساوي القيمة في جميع السياقات. وعليه، يُقترح ضابط توفيقي معدّل، مفاده":المرفوع مع الخبر المشبَّه بالفعل يُعتبر فاعلًا إذا دلّ السياق على فعل محذوف تقديرًا لا لبس فيه (كالاقتران بأدوات التحقيق أو وجود مفعول به). أما إذا لم توجد قرينة سياقية قوية، فيُعتبر مبتدأً، التزامًا بالشكل الظاهري ".وهذا الضابط:

- يحترم السماع والاستعمال (كما يفعل الكوفيون).
- يحافظ على الصرامة المنهجية (كما يطلب البصريون).
- يتفق مع الواقع اللغوي للغة العربية، التي لا تفصل بين الشكل والمعنى.

مجالات تطبيق الضابط المقترح في هذا الجدول:

جدول (٤): مجالات تطبيق الضابط التوفيقي المقترح في تحليل المرفوع مع الخبر المشبَّه بالفعل

الجملة النموذجية	الفعل المحذوف (إن وُجد)	الحكم النحوي على المرفوع	القرينة الداعمة
«زيدٌ ضاربٌ عمروًا»	يضرب	فاعل	وجود مفعول به
«السماءُ ماطرةٌ»	تمطر	فاعل	دلالة الحدث (الماطرة تدل على ممارسة فعل)
«زيدٌ عاقلٌ»	لا فعل محذوف	مبتدأ	وصف ساكن (صفة غير ديناميكية)
«ها زيدٌ طالعٌ!»	يطلع	فاعل	أداة تحقيق («ها») تدل على حدث جارٍ

خاتمة الباب

لا يهدف هذا التقويم إلى "حسم" الخلاف بمرجعية خارجية، بل إلى فهمه في سياقه اللغوي والمنهجي .فالخلاف بين البصرة والكوفة ليس عيبًا في التراث، بل ثراءً يعكس عمق العربية واتساعها .والباحث المعاصر ليس مطالبًا باتّباع مدرسة، بل باستخلاص منهجٍ يجمع بين دقة البصريين وواقعية الكوفيين .وهذا ما حاول هذا الباب تقديمه: رؤية نقدية تتجاوز التبعية، وتستثمر التراث في بناء فهم أعمق للغة.

الخاتمة

يُعدّ خلاف النحاة في تصنيف المرفوع مع الخبر المشبَّه بالفعل — كما في جمل مثل «زيدٌ ضاربٌ» أو «السماءُ ماطرةٌ» — من المسائل النحوية التي تكشف عن عمق الفكر اللغوي العربي وغناه المنهجي. فقد تبيّن من خلال هذه الدراسة أن هذا الخلاف ليس مجرد جدل لفظي حول تسمية، بل هو انعكاس لرؤية أعمق إلى طبيعة اللغة نفسها، ومصدر معرفتها، ووظيفتها في التواصل.فمن جهة، تمثّل مدرسة البصرة رؤيةً منهجيةً قائمة على القياس والصرامة البنائية، ترى أن الفاعل لا يكون إلا مع فعل ظاهر أو محذوف تقديرًا دقيقًا، ولذا فإن المرفوع في الجملة شبه الاسمية هو مبتدأ، لأن التركيب اسمي من حيث البنية الظاهرة. ومن جهة أخرى، تمثّل مدرسة الكوفة رؤيةً وظيفيةً ديناميكيةً تُعلي من قيمة السماع ومراعاة الاستعمال، وترى أن دلالة السياق كافية لتقدير فعل محذوف، فيكون المرفوع فاعلاً، لأن الخبر يدلّ على حدث، والحدث لا يُنسب إلا إلى فاعل. وقد حاول النحاة المتأخرون، كابن يعيش وابن هشام والزمخشري، التوفيق بين الرأيين أو ترجيح أحدهما، لكن محاولاتهم لم تُفضِ إلى قاعدة موحدة، بسبب صعوبة الاعتماد على معايير ذاتية مثل "نية المتكلم"، أو لاعتبارات منهجية تجعل التوفيق الجزئي لا يُجدي في بناء نظام نحوي متماسك. ومن خلال التحليل المقارن والتقويم النقدي، توصّل الباحث إلى أن الخلاف مشروع، لكنه غير متساوٍ في جميع السياقات. وعليه، يُقترح ضابط توفيقي معدّل يجمع بين منهجيتي المدرستين، مفاده:يُعتبر المرفوع فاعلاً إذا دلّ السياق على فعل محذوف تقديرًا لا لبس فيه (كالاقتران بأدوات التحقيق، أو وجود مفعول به، أو الاستفهام عن الفاعل)، أما إذا غابت هذه القرائن، فيُعتبر مبتدأً التزامًا بالشكل الظاهري للجملة.وهذا الضابط يحترم خصائص اللغة العربية التي تجمع بين الدقة البنائية والمرونة الوظيفية، ويتفق مع واقع الاستعمال في القرآن الكريم والشعر الجاهلي وكلام العرب الفصحاء.وختامًا، فإن هذه الدراسة تؤكد أن التراث النحوي ليس جامدًا، بل هو حقلٌ ديناميٌّ يتيح للمُحقّق المعاصر أن يتفاعل معه نقدًا وتحليلًا، لا نقلًا وتقليدًا. وليست عظمة التراث في قداسته، بل في قدرته على الإسهام في فهم أعمق للغة، وهي رسالة ينبغي أن يحملها الباحثون في عصرنا، خدمةً للغة العربية، لغة القرآن والتراث والهوية.

المراجع

ابن الأنباري، م. م. (د. ت.) .الإيضاح في علل النحو .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار المعرفة.

ابن جنّي، ع .(1952) .الخصائص .تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: دار الكتب العربية.

ابن عقيل، ع .(1989) .شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .تحقيق: وفاء أحمد الصغير. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن هشام، ج .(1992) .مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

أبو عبيدة، م .(1960) .مجاز القرآن .تحقيق: محمد فؤاد سمرّة. بيروت: دار الكتاب العربي.
الأخفش الأوسط، م .(1980) .معاني القرآن .تحقيق: محمد علي الصابوني. بيروت: دار الفكر.
الجرمي، م. (د. ت.) .شرح الجرمي على الآجرومية .بيروت: دار الفكر.
الزمخشري، م .(1980) .المفصل في صناعة الإعراب .تحقيق: أحمد مختار. بيروت: مكتبة الخانجي.
الزركلي، خ .(2002) .الأعلام (ط ١٥). بيروت: دار العلم للملايين.
السيبويه، ع .(1988) .الكتاب .تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل.
ثعلب، ع .(1980) .فقه اللغة وسر العربية .تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار المعرفة.
الزمخشري، م .(1980) .الإعجام في الإعجام .تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: مكتبة الخانجي.
المبرّد، م .(1980) .المقتضب .تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: مكتبة الخانجي.
ابن يعيش، م .(1980) .شرح المفصل .تحقيق: محمد علي البهجة. بيروت: دار الكتب العلمية.